مدير عام صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء لـ «قضايا وناس» :

لدينا ٢٥٠ عاملاًومشرفاً .. وخلال عام تم دفع أكثر من ٤٥ ألف طن مخلفات

◁ قطع صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء شوطاً كبيراً من النجاحات الميدانية في تغطية أعمال النظافة في مراكز ومديريات المحافظة رغم تشعب أطراف مساحتها الجغرافية المنتشرة والتي تضم ١٦ مديرية في حدودها المتداخلة مع أمانة العاصمة.

وبالرغم من قلة الامكانيات والموارد المالية إلا أن هناك عملاً ملموساً يبذل من قبل هذا الصندوق الخدمي الذي يلقى اهتماماً كبيراً من قبل قيادة محافظة صنعاء ممثلة بالأخ نعمان دويد - محافظ محافظة صنعاء، ورئيس المجلس المحلي والذي يولي الصندوق جل اهتماماته ومتابعته المستمرة للقيام بدوره المطلوب.

«قضايا وناس» التقى بالمهندس عبدالواحد الفتاحي - مدير عام صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء والذي تحدث إلينا عن أهم وأبرز ما قام به الصندوق من التحسينات والنظافة ورفع المخلفات في عموم المديريات بكل نجاح وتميز في هذا المجال الخدمي وبإمكانيات ضئيلة واليكم تفاصيل اللقاء :

لقاء/ معين محمد حنش

■ في البداية حدثنا عن أبرز المهام التي يقوم بها صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء؟

– بدايةً أشكر «قضايا وناس» على اهتمامه بقضايا الناس وقضايا المجتمع بشكل عام والتي من أبرزها النظافة التي هي واجب ديني قبل أن يكون واجب وطني وهي مسئولية جميع أفراد المجتمع.

أما بالنسبة لأبرز مهام الصندوق فتتمثل في قيامه بأعمال النظافة في مراكز ومديريات المحافظة وعددها ١٦ مديرية عن طريق أعمال الجمع المباشر اليومي لأجزاء من مركز المحافظة وبعض المديريات وتغطية بقية الأجزاء والمديريات عن طريق حملات النظافة الشهرية والدورية، ولجوء الصندوق إلى حملات النظافة يرجع إلى عدم امتلاكه لآليات النظافة الكافية لتغطية أعمال النظافة لجميع قطاعات مركز المحافظة والمديريات.

أعمال تحسينية

■ ما تقييمكم لأعمال التحسين التي نفذها الصندوق خلال الفترة الماضية؟

– نفذ الصندوق خلال الفترة الماضية في جانب أعمال التحسين بعض المشاريع منها إقامة عدد ١٠ كراسي مع المظلات لمنتزه وادي ظهر لخدمة مرتاديه، وكذا القيام بتشجير بعض شوارع مركز المحافظة.

ويعود سبب قلة ما تم تنفيذه من أعمال التحسين لضآلة الإمكانيات المالية المتاحة للصندوق واستغلال معظم موارده في توفير آليات النظافة للقيام بالدور الخدمي لأفراد المجتمع في رفع المخلفات كونها في مقدمة الاولويات وكل خطوة نحققها في هذا الجانب يقابلها مزيد من أعمال التحسين.

حارة الدرب

■ ما نشر في ملحق «قضايا وناس» في الأحد قبل الماضي عن المخلفات في حارة الدرب وما تسببه المخلفات من إزعاجات للمواطنين؟ كيف تعاملتم في هذه الحارة؟

– حارة الدرب جزء من مربع المقالح الذي يحتوي على العديد من الحارات وقد تم تخصيص قلاب نظافة واحد للمربع اضافة إلى عدد ١٦ عامل نظافة يقومون بأعمال النظافة اليومية في هذا المربع وهي منطقة معظمها عشوائيات أغلب شوارعها ترابية ووجود أي قصور في أعمال رفع المخلفات يرجع إلى عدم امتلاك الصندوق للإمكانيات المالية اللازمة لتوفير متطلبات تغطية أعمال النظافة سواء في هذا المربع أو في بقية المربعات والمديريات.

– كما أنه من المعلوم أن عملية النظافة مسئولية جماعية يستلزم لإنجاحها مشاركة أفراد المجتمع وتعاونهم مع القائمين بعملية النظافة في إخراج مخلفاتهم في الوقت المحدد لمرور قلاب الجمع المباشر ولدينا شهادات وإفادات من عقال حارات هذا المربع بقيامنا بتنفيذ أعمال النظافة بالشكل المطلوب.

■ عبدالواحد الفتاحي

مليارات لأجل النظافة

■ صندوق النظافة والتحسين ينفق المليارات على النظافة والتحسين هل أنتم مقتنعون بما يقدمه الصندوق في هذا الجانب وهل الناس مقتنعون أيضاً وقيادة محافظتكم؟

– موارد الصندوق لا تتجاوز نصف المليار يتم انفاق الجزء الأكبر منها في توفير آليات النظافة وتنفيذ أعمال النظافة وما تبقى منه يتم انفاقه لتسيير أنشطة الصندوق المختلفة وفي مقدمتها تحصيل موارد الصندوق وبعض من أعمال التحسين ،ونحن غير مقتنعين بما يقدمه الصندوق في جانب أعمال النظافة والتحسين ونطمح إلى تحقيق الأفضل ولكن تواجهنا مشكلة ضآلة الموارد المتاحة للصندوق وقيادة الصندوق ممثلة في الأخ نعمان أحمد دويد – محافظ المحافظة – رئيس مجلس إدارة الصندوق تسعى جادة للحصول على ما يمكن من دعم لموارد الصندوق وتوفير إحتياجاته من الآليات من الجهات الداعمة المختلفة حكومية أو منظمات.

أوعية ايرادية

■ كم عدد الاوعية أو المصادر الإيرادية التي يتم من خلالها تحصيل موارد الصندوق؟

– الأوعية الإيرادية للصندوق محددة في قانون انشاء الصندوق رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٩م ولائحته التنفيذية وهي المصانع والشركات وبعض الجهات الحكومية مثل الكهرباء والغاز ومكتب الأشغال .. هذا بالإضافة إلى الدعم السنوي الضئيل المقدم من وزارة المالية بمبلغ (٢٠,٠٠٠,٠٠٠)ريال والذي لا يفي بتغطية العجز الحاصل لدينا في توفير الآليات وصرف أجور عمال النظافة.

مصروفات ونفقات

■ عملية الإنفاق والمصروفات كيف تديرون هذه العملية ؟ وهل تستعينون بشركات خاصة تقوم بعملية النظافة؟

– مصروفات الصندوق كما ذكرت لك سابقاً يخصص الجزء الأكبر منها لتوفير آليات النظافة وتسيير أعمال النظافة ونسعى جاهدين لتوجيه عملية الانفاق لتحقيق الاهداف التي أنشىء الصندوق من أجلها كما ورد بقانون إنشائه.

كما أننا لا نقوم بالاستعانة بشركات خاصة لتنفيذ عملية النظافة كون تكاليفها مرتفعة جداً لا تستطيع موارد الصندوق تغطيتها ويتم تنفيذ أعمال النظافة مباشرة من قبل الصندوق.

تداخل عشوائي جغرافياً

■ ما نوعية التداخل في الصلاحيات مع أمانة العاصمة؟

– تربطنا مع قيادات أمانة العاصمة علاقات طيبة ونقوم بالتواصل الدائم والتنسيق معهم في تنفيذ أعمال النظافة كون كل منا مكمل للآخر وتجمعنا مصلحة وهدف خدمي واحد وهو تحقيق أعمال النظافة على الوجة المطلوب لخدمة أفراد المجتمع الذي تحتمه عملية التداخل الحاصلة في الإطار الجغرافي فيما بين المحافظة وأمانة العاصمة وتقدر تعاونهم معنا في هذا الجانب الخدمي.

إجمالي كميات المخلفات

■ كم يبلغ عدد عمّال نظافة محافظة صنعاء ومن يتحمل نفقاتهم؟وكم بلغت كمية المخلفات التي تم رفعها خلال العام ٢٠١٠م؟

– عدد عمال صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء ٢٥٠ عاملاً، من بينهم مشرفون، وتتم تغطية نفقاتهم من موارد الصندوق.. كما بلغت كمية المخلفات المرفوعة خلال العام الماضي (٤٥٠٠٠) طن تقريباً.

صعوبات وعوائق

■ هل هناك مشاكل وصعوبات تواجه عملكم في الصندوق وما نوعية هذه المشاكل؟

– نظراً للطبيعة الجغرافية لمركز ومديريات المحافظة كونها تحيط بأمانة العاصمة من جميع الجهات كان له الأثر الكبير في خلق بعض الصعوبات والمشاكل في تحصيل موارد الصندوق من المصانع والشركات كون مراكز مبيعاتها تقع في أمانة العاصمة.

كلمة أخيرة

■ ما الكلمة الاخيرة التي تحب توجيهها في نهاية هذا اللقاء ولمن تريد توجيهها؟

– إن النظافة واجب ديني قبل أن تكون واجباً وطنياً وهي مسئولية جميع أفراد المجتمع ولابد أن تتضافر الجهود حكومية وشعبية لتحقيقها وتحميل مسئولية تنفيذها لصناديق النظافة فقط فيه تنصل من أفراد المجتمع عن مسؤلياتهم في هذا الجانب فعامل النظافة يقوم بتأدية واجب وخدمة عظيمة تستحق التقدير والاحترام والمزيد من التعاون مطلوب من أفراد المجتمع للوصول إلى بيئة صحية أنظف وأجمل.

استشارة

هشام عبدالفتاح بازرعة

أسباب استبعاد صفة الجريمة

● ما هي الأسباب التي تستبعد المسئولية الجنائية؟

– حدد قانون جرائم العقوبات اليمني الأسباب المستبعدة لصفة الجريمة في الفرع الأول من الفصل الخامس من القسم الأول وقد اسماها المشرع أسباب الإباحة، حدد المشرع حالتين تستبعد معهما المسؤولية الجنائية وهاتان الحالتان :

١- استعمال الحق وأداء الواجب: حيث اعتبر المشرع بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون أو قياما بواجب يفرضه القانون أو استعمالا لسلطة يخولها مثل جندي الميدان الذي يقوم بتنفيذ حكم الإعدام في المحكوم عليه بحكم قضائي.

٢- حالة الدفاع الشرعي: وقد أقرها المشرع في حالة ما إذا واجه المدافع خطراً حالاً من جريمة على نفسه أو عرضه أو ماله أو نفس الغير أو عرضه أو ماله وكان من المتعذر عليه الالتجاء إلى السلطات العامة لاتقاء هذا الخطر في الوقت المناسب، ويجوز للمدافع عندئذ أن يدفع الخطر بما يلزم لرده وبالوسيلة المناسبة.

إلا أن المشرع قد حدد حدود الدفاع الشرعي والحالات التي يباح فيها حق الدفاع الشرعي عن المال والقتل وسوف يتم تناول ذلك في الأسبوع القادم لضيق الحيز المحدد للاستشارة، هذا وقد نصت المادة « ٣٠» من قانون الجرائم والعقوبات على ما هو آت:

« إذا تجاوز الشخص بإهماله حدود الإباحة أو الضرورة أو الدفاع الشرعي يعاقب على هذا التجاوز إذا كان القانون يجرمه بوصفه جريمة غير عمدية».

● المستشار القانوني

نائب مدير صندوق إعادة الإعمار بمحافظة المهرة يتحدث لـ «قضايا وناس»

تعويض (٤٩٨٩) متضرراًمن كارثة السيول و(١٤٩٩٩) حالات قيد التنفيذ في مختلف القطاعات

صندوق إعادة الأعمار بمحافظة المهرة قطع شوطاً لا يستهان به من خلال صرف التعويضات للإخوة المتضررين جراء كارثة الأمطار والسيول التي شهدتها محافظتا حضرموت والمهرة في أكتوبر من العام ٢٠٠٨م وقد سارعت قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والحكومة إلى رفع المعاناة عن كاهل الإخوة المتضررين من جراء الكارثة حيث سارعت بإنشاء فروع للصندوق في كل من محافظتي حضرموت والمهرة بهدف حصر الأضرار في مختلف قطاعات الأضرار وعلى ضوء ذلك سارعت فروع الصندوق بعملية النزول وجمع المعلومات والبيانات عن المتضررين ففي شهر يوليو ٢٠٠٩م أنشئت إدارة فرع الصندوق بمحافظة المهرة وسرعان ما باشر الصندوق أعماله في صرف التعويضات للإخوة المتضررين بالمهرة ونستطيع القول أن هناك جهوداً متواصلة بذلها فرع الصندوق بالمهرة من خلال صرف التعويضات في مختلف قطاعات الأضرار بالمهرة وللمزيد عن هذا الجانب التقينا المهندس عمر عيدروس الحبشي نائب مدير فرع صندوق إعادة الإعمار بمحافظة المهرة المدير الفني للصندوق والى تفاصيل الحوار:

المهرة/عمر أبوبكر سالم

■ هل لكم إعطاء القارئ الكريم لمحة سريعة عن عمل ونشاط صندوق إعادة الإعمار بالمهرة؟

– لعل المتتبع لعملية رفع المعاناة عن كاهل المواطنين في كل من محافظتي حضرموت والمهرة من جراء أضرار الأمطار والسيول الذي شهدتها محافظة المهرة في أكتوبر من العام ٢٠٠٨م يلمس مدى الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية برعاية راعي التنمية المشهودة فخامة الأخ/ الرئيس حفظه الله ورعاه، حيث تولى بنفسه عملية المتابعة والإشراف والحرص على التنفيذ وكذا الحث للإسراع في رفع تلك المعاناة وإعطاء التوجيهات ولعل آخرها توجيهاته في الاجتماع الموسع الذي عقد في مدينة سيئون محافظة حضرموت في ابريل من العام الماضي ٢٠١٠م والتي تلتها توجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء د/ علي محمد مجور اجتماعات مجلس إدارة الصندوق كما أولى المدير التنفيذي للصندوق الوكيل عبدالله محمد متعافي المزيد من الاهتمام لتنفيذ تلك التوجيهات والتي تجسدت من خلال الزيارات الميدانية والإشراف والمتابعة في التنفيذ حيث قام بزيارة فرع الصندوق بالمحافظة لما يقارب (٥) زيارات وعقد عدة لقاءات بالسلطة المحلية بالمحافظة والمتمثلة في محافظ المهرة الأستاذ/ علي محمد خودم والأمين العام للمجلس المحلي الأخ/ سالم عبدالله نمير والجهات ذات العلاقة وهذا ماجسد بدوره عملية صرف التعويضات لمختلف قطاعات الأضرار بالمحافظة.

التعويضات

■ كم بلغ إجمالي قيمة التعويضات الذي صرفها الصندوق في مختلف قطاعات الإضرار حتى نهاية ديسمبر٢٠١٠م بمحافظة المهرة.

– بلغت قيمة التعويضات الذي صرفها صندوق إعادة الأعمار بمحافظة المهرة في مختلف قطاعات الأضرار حتى نهاية ديسمبر٢٠١٠م (٦٧٦,٩٣٣,٩٠٠) ريال ،فيما بلغ إجمالي عدد الحالات التي تم تعويض أصحابها لنفس الفترة (٤٩٨٩) حالة ،إجمالي قيمة التعويضات قيد التنفيذ لمختلف قطاعات الأضرار بلغت (٣٤٢,٢٢٠,٣٥٥) ريالاً وبلغ إجمالي عدد الحالات قيد التنفيذ (١٤٩٩) حالة.

المساكن والاضرار

■ ماذا في ما يخص عملية التعويض في المساكن والمباني المتضررة الذي قام صندوق الإعمار بالمهرة بعملية صرفها حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠م.

– بلغ عدد الحالات المنجزة في مجال تعويضات المباني المتضررة جزئيا بلغت (٧٦٤) حالة وبتكلفة إجمالية بلغت (٤٠٦,٢٢٠,١٨٢) ريالاً، وبلغ عدد الحالات قيد التنفيذي بلغت (٥٥) حالة وبكلفة إجمالية بلغت (٢٤,٧٥٤,٧٣٣) ريالاً، وبلغ عدد الحالات في مجال المباني المتضررة كليا وقيد التنفيذ (٢٨) حالة وبتكلفة إجمالية بلغت(٢٢٠,١٨٥,٠٠٠) ريال.

القطاع الزراعي

■ ماذا بالنسبة لتعويضات القطاع الزراعي الذي قام الصندوق بعملية صرفها حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠م بالمهرة؟

– نستطيع القول أن عدد الحالات المنجزة في القطاع الزراعي بلغت (٢٠٠٦) حالات وبتكلفة إجمالية قدرها (١٥٤,٥٧٨,٨١٧) ريال قيد التنفيذ (٨٦٠) حالة وبكلفة إجمالية بلغت (٦٦,٢٤٨,٠٢٢) ريالاً، حيث تشمل تلك الحالات في القطاع الزراعي المجالات التالية : إعادة تأهيل وصياتة المضخات الزراعية، إعادة تأهيل الآبار الزراعية، الأسلاك الشائكة، دفاعات أحجار وترابية واسوام، خلايا النحل، الثروة الحيوانية.

خطتنا غرس ٢٥٠ ألف فسيلة نخيل بالمهرة وصيانة مجاري السيول والوديان

القطاع السمكي

■ وعن تعويضات القطاع السمكي الذي قام الصندوق بصرفها للإخوة المتضررين في هذا القطاع بالمهرة.

– القطاع السمكي حظي باهتمام كبير من حيث عملية صرف التعويضات فقد بلغت عدد الحالات المنجزة في القطاع السمكي (٢٢١٦) حالة وبكلفة إجمالية قدرها (١١١,٣٣٥,٠٠٠) ريال وعدد الحالات قيد التنفيذ بلغت (٥٥٤) حالة وبكلفة إجمالية بلغت (٢٧,٨٣٣,٠٠٠) ريال حيث تشمل تلك الحالات في القطاع السمكي المجالات التالية : قطب شكة، أشباك صيد، أهواك، قوارب بحرية، محركات بحرية.

البنية التحتية

■ وماذا عن البنية التحتية التي سيقوم بعملها صندوق الأعمار بالمهرة؟

–لقد عمل الصندوق خلال العام الماضي من خلال التنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة والجهات ذآت العلاقة المختصة على إعداد بعض الدراسات والمسوحات الميدانية في مجال مشاريع الكهرباء والمياه والطرق وكذا مشاريع مياه الريف والآثار وتعذيب وصيانة الأودية الزراعية والإعلان عن المناقصات وعددها (١٢) مناقصة والذي تزيد تكلفتها عن مليار ومائتي مليون ريال والخاصة بمشاريع البنية التحتية في مجال الكهرباء والشبكات وعملية التوليد لعدد من المحطات الكهربائية في المديريات المتضررة بمحافظة المهرة.

الممتلكات الخاصة

■ عملية التعويضات للممتلكات الخاصة والأضرار الأخرى ماذا بشأنها في محافظة المهرة؟

– بلغ عدد الحالات المنجزة في هذا الجانب (٣) حالات وبلغت تكلفتها (٤,٨٠٠,٠٠٠) ريال والحالات قيد التنفيذ حالتان وبتكلفة بلغت (٣,٢٠٠,٠٠٠) ريال.

استمرار التعويضات لهذا العام

■ اتجاهات وعمل صندوق إعادة الأعمار بالمهرة للعام الحالي ٢٠١١م؟

– من أولى الإجراءات التي يحرص صندوق إعادة الإعمار بالمهرة على إقامتها خلال العام الحالي ٢٠١١م نوجزها في الآتي : استمرار إجراءآت عملية التعويضات للمتضررين في مختلف القطاعات للإضرار الآنية وقيد التنفيذ وقيد التحقيق للأضرار المؤجلة وبحسب خطة الصندوق والموازنة العام ٢٠١١م، إعداد الدراسات والمسوحات الميدانية لمشاريع البنية التحتية لمختلف المجالات بالقطاعات التي يتطلب ذلك، البدء في تنفيذ المشروع الاستراتيجي لغرس (٢٥٠) ألف فسيلة نخيل متكاثرة الأنسجة وبحسب المخصص لمحافظة المهرة، البدء في تنفيذ مشاريع البنية التحتية المعتمدة والمتابعة والإشراف والتقييم للتنفيذ، إعادة تأهيل مشاريع مياه الريف بالمحافظة، تهذيب وتحسين وصيانة مجاري السيول والوديان وبخاصة في المواقع والأماكن الحرجة.

تعويضات هذا العام

■ هل هناك تعويضات قام الصندوق بعملية صرفها للإخوة المتضررين خلال يناير فبراير من العام الحالي ٢٠١١م كم بلغ عددها وإجمالي تعويضاتها المالية.

– بالتأكيد هناك عملية صرف تمت في مختلف القطاعات وهي مستمرة ومتواصلة خلال هذا العام تحديداً فقد تم صرف تعويضات في مجال المباني الجزئية وكذا القطاع الزراعي لما تبقى من تعويضات بواقع٢٠٪ للمتضررين وكذا في القطاع السمكي في مجال الساردين ومعدات الاصطياد

،القوارب ،والمحركات حيث بلغ إجمالي المبالغ المصروفة في المجالات الآنفة الذكر لما يقارب من (١٤٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال.

الصعوبات

■ ابرز الصعوبات التي تواجه عملكم بفرع صندوق إعادة الأعمار بالمهرة.

– خصوصية محافظة المهرة من حيث الطبوغرافية لها و تناثر وتباعد مناطقها ،الضعف اوالقصورفي توفير الخبرة لدى إدارة وطاقم الصندوق في إدارة مثل هذه الكوارث ولربما استطاع الصندوق بلورة اجتياز وتحقيق فاعلة لإدارة هذه الكارثة بشكل مرض نوعا ما وبعد مركز إدارة الصندوق فرع المهرة من الإدارة المركزية والمركز الرئيسي وحدوث بعض الإرباكات في العمل من قبل بعض المتضررين والاحتكاك ببعض الموظفين واستمرار تواجدهم وتكرارهم على إدارة الصندوق .. وقد يعزى ذلك إلى قصور في عملية التنظيم والتخطيط والتنسيق والتواصل بين الإدارة والمتضرر وسوء الفهم أحيانا من طبيعة إجراء في عملية التعويضات.

في الاخير

■ الكلمة الأخيرة لكم في نهاية هذا اللقاء.

– نود هنا أن نشيد بدور واهتمامات الأخ/ المهندس/ الوكيل عبدالله محمد متعافي المدير التنفيذي لصندوق إعادة الاعمار بمحافظتي حضرموت والمهرة الذي يسعى حاليا من خلال مجلس إدارة الصندوق على إقرار الكثير من الإجراءات المتعلقة بما تبغي من التعويضات ومن أهمها: تعويضات انجرافات المحاصيل ،وتعويضات انجرافات التربة الزراعية ،وكذا تعويضات الممتلكات الخاصة ،وغيرها من التعويضات المؤجلة فعلى الإخوة المواطنين الاطمئنان بأنه سيتم صرف التعويضات في كل المجالات بعد إقرارها . كما أن الصندوق سيبدأ إنشاء الله في البت في تعويضات أضرار النخيل وحسب الآلية المقررة لصندوق وعن طريق فسائل النخيل متكاثرةالانسجة. وفي الأخير لايسعني هنا إلا إن أشيد بدور واهتمام السلطة المحلية ممثلة في الأستاذ/ علي محمد خودم محافظ محافظة المهرة وأعضاء المجلس المحلي بالمهرة على ما يبذلوه من تعاون وجهود متواصلة مع عمل ونشاط صندوق إعادة الإعمار بمحافظة المهرة.